مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 15 / العـــــــدد: 1 (2020)، ص 176– 191

معضلة الريع في الجزائر

The rent dilemma in Algeria

سامية معتوق[1]، غنية بن حركو[2] ، حراث محمد[3]

[1] بن مهيدي أم البواقي samia.maatouk1910@gmail.com

[2] لغرور خنشلة ghanbiabenharkou@gmail.com

[3] جامعة زيان عاشور الجلفة harrathmohamed@gmil.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/10 تاريخ القبول: 2020/12/08 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

يناقش البحث مفهوم الاقتصاد الريعي ومن ثم أثر ذلك على الاقتصاد الجزائـــري. الادعـــاء الأساسي في البحث أن تبني الاقتصاد الريعي يؤدي إلى آثار سلبية عديدة على الجزائر ، حاول البحث عبر الاعتماد على المنهج الإستقرائي إثبات الفرضية المطروحة في البحـــث، توصـــل البحث إلى جملة من النتائج، تجلت ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر بوضوح، وقد نتج عـــن ذلك الإصابة بالمرض الهولندي الذي أدى إلى إعادة توزيـــع المـــوارد في الاقتصـــاد لصـــالح القطاعات غير التصديرية. لم تقتصر الآثار على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتـــدت إلى الجانبين السياسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الريع، الاقتصاد الريعي، الصـــادرات النفطيـــة، المـــرض الهولنـــدي، الديموقراطية.

تصنيفات Jel: L72, Q43

Abstract:

This study investigates the rentier economy and its impact on the algerian economy. This study claims that the adoption of rentier economy which leads to the the rentier economy has many negative

effects on Algeria. The inductive approach was employed to investigate the research argument. The research found that the features of the rentier economy in Algeria were evident, resulting in the Dutch disease, which led to the redistribution of resources in the economy for non-export sectors. The effects were not only economic but also political and social.
Keywords: rent, rentier economy, oil exports, Dutch disease, democracy**.**
Jel classification codes : L72.Q43

المؤلف المرسل: بن حركو غنية ghaiabenharkou@gmail.com

1. مقدمة:

تأثرت الجزائر على غرار الدول المنتجة للنفط بصدمة انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، على مستوى أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ورغم أن هذه الأزمة ليست الأزمة الوحيدة التي ألمت بالاقتصاد الجزائري، فقد شهدت الجزائر أزمات عديدة اختلفت في شدتها وآثارها. غير أن الثابت في هذه الأزمات هو مكانة الريع وتأثيره في وتيرة الأزمة وكيفية معالجتها.

ويشير هذا الأمر إلى خطورة الوضع بعد أن اتضحت العلاقة الطردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الريعية في الجزائر من ناحية. وتدني مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى، لعدم الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت بارتفاع أسعار النفط لسنوات خلت في بناء قاعدة قوية تسهم إسهاما فاعلا في رفد الناتج المحلي الإجمالي بمصادر مالية، وتجعله بعيدا عن مخاطر تذبذبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

بناء عليه تم إتخاذ من عنوان الريع وأثره على بناء الدولة الجزائرية موضوعا للدراسة، انطلاقا من إشكالية محورية مفادها: **ماهي آثار وانعكاسات الريع على الاقتصاد الجزائري؟** وينطلق من فرضية أن التبعية المتزايدة لإيرادات المحروقات في الجزائر، أنتجت نمطا محددا من الإطار المؤسساتي هو الدولة الريعية التي تعجز عن بناء اقتصاد وطني منتج ومستقل، وتفتقر إلى التجديد والمرونة السياسية.

وللإحاطة بهذا الموضوع، سنعرض الريع كمنظومة قائمة بحد ذاتها وصولا إلى مفهوم الدولة الريعية. وفي مقام ثان، سنحاول التطرق إلى طبيعة أزمة الاقتصاد الجزائري، سواء من حيث ارتباطه بالريع ومن حيث آثار ذلك عليه.

2. من الريع إلى الدولة الريع...مفاهيم ومنطلقات فكرية

لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف واضح للريع، ومن ثم تعريف الدولة الريعية. فرغم أن الريع يأخذ أشكالا عدة أغلبها واضح للعيان، مثل: الاعتماد على النفط والفوسفات أو الدخل المحول من حوالات المغتربين في الخارج... فإن أكثر أشكال الممارسات الريعية شيوعا ليست بالضرورة الأكثر إشكالية أو الأكبر تكلفة بالنسبة للمجتمعات المحلية.

والريع لغة هو النماء والزيادة، ويقال أرض مريعة أي خصبة وريعان كل شيء أوله ومنه ريعان الشباب وفرس رائع أي أجود،(الشمري، 2010، ص:08) ويعد أول من استخدم هذا المصطلح باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه ثروة الأمم،(الشيمي، 2019) ، ويعتبر ريكاردو واحد من أبرز الاقتصاديين الذين طوروا فكرة الريع مركزا على الريع الزراعي؛ فوفقا لنظريته فإن الريع هو الدخل الذي تحققه الأرض الزراعية الحدية نظرا لما تتمتع به من خصوبة، فهذا الريع هو ذلك المال المتحقق من ميزة الأرض التي يمتلكها (عبد الحسين، الطعمة، 2016، ص: 104) ، لذلك فإن دافيد ريكاردو يعتبر الريع ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح، وعدّ ابن خلدون في مقدمته الربع بمثابة "كسب" وميزه عن "الرزق" الذي يتطلب جهدا(طالب، 2015، ص: 140).

إن النظرة الريعية تتمثل في اعتباره نوعا من الدخل غير المبرر وغير المرتبط بدورة الإنتاج لانفصاله عن قيم العمل وبذل الجهد وتحمل المخاطرة. وهناك تراث هائل مستقر في الكتابات الاقتصادية، انطلاقا من التقليديين ومن بعدهم كارل ماركس، الذي انتقد الريع ودور أصحاب الريع في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وعندما تحدث عن الريع هنا، فهو لا يشير إلى المعنى الاقتصادي للريع كثمن لأحد

عناصر الإنتاج، وبشكل خاص عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج، دون أن يكون لها مساهمة أو مسئولية خاصة في تحقيق هذا الناتج. (طالب، 2015، ص: 140).

إن أشكال ومداخل الريع كثيرة ومتعددة، لكن الذي يعنينا هنا ليس الريع الزراعي، وإنما هو الريع النفطي الذي يتحقق من بيع النفط الخام، والذي يعد قبل استخراجه كسلعة حرة، كلفتها قبل الاستخراج صفر، وعندما يبذل جهدا بشري في استخراجه ومن ثم استغلاله يصبح عائدا ماليا للمالك، تترتب عليه نتائج تنموية إيجابية أو سلبية وفقا للسياسات التنموية التي تعتمدها الحكومة.

وبناء علبه فالاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه(عز العرب، 2011، ص:09) .

كذلك فإن وصف اقتصاد ما بأنه ريعي يعني أنا يشير إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي؛ فالمصدر الخارجي للريع يعتبر ملمحا جوهريا في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي، ذلك أن وجود أشكال للريع الداخلي أو المحلي–وإن زادت نسبتها–لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي. فوجود ريع داخلي يفترض بالضرورة استناده إلى قطاعات إنتاجية تشارك العناصر الريعية بمزايا قانونية أو فعلية. أما في حالة الريع الخارجي–وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج القومي–فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة (عز العرب، 2011، ص:11)..

أما الدولة الريعية وحسب ما ذهب إليه الباحث حسن مهداوي، والذي ينسب إليه إعطاء مفهوم الدولة الريعية المعنى الحالي؛ إذ عرفها بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان من موارد طبيعية زراعي أو استخراجية

على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه (الشمري، 2010، ص:09).

لكن هذا المفهوم يعد فضفاضا إلى حد كبير، حيث يتطلب الأمر مؤشرات أو معايير بالنظر إلى الدقة التي ننشدها في توصيف حالة الجزائر، وهنا نجد لوشياني وضع شرطان لاعتبار الدولة ريعية: أن يشكل الدخل الريعي ما لا يقل عن 40% من دخل الدولة، وأن يشكل إنفاق الدولة جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي(الرزاز، 2013، ص:171).

وعند الأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الريعي كوحدة تحليل يمكن الرجوع إلى التصنيف الذي قدمه البنك والذي يعتبر أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات(Nankani, 1979, p:09). من جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما ينظر إلى الاقتصاد بوصفه ريعيا (Nankani, 1979, p:10).

بناء على ما سبق، نجد أنه لتصنيف أي اقتصاد على أنه ريعيا يتحدد بثلاث معايير، نوجزها في النقاط التالية:

- إيرادات الريع يجب أن تأتي من أسواق خارج الدولة؛
- تمويل الإيرادات النفطية للنسبة الأكبر من ميزانية الدولة؛
- إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من إسهامات بقية القطاعات.

3. تشخيص الاقتصاد الريعي في الجزائر

تتجلى أعراض الاقتصاد الريعي في الجزائر بجملة من الخصائص والسمات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1.3. ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر

لم يبرز الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ويتأكد إلا في بداية السبعينيات، عندما أهملت الجزائر عناصرها التقليدية في الإنتاج (الزراعة)، وخصصت مواردها للقيام بأقصى إستغلال لثروتها الجوفية، وذلك بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات، مثلما يوضحه الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): إنتاج المحروقات خلال الفترة (1962-1984)

الوحدة: 1000 طن

السنة	1962	1969	1974	1979	1984
البترول	22800	50000	52000	63000	52000
غاز البترول	-	100	380	1000	3500
الغاز الطبيعي	300	2600	5500	20000	30000
المنتوجات المصفاة	-	2200	5000	6000	21000

المصدر: أحمد هني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص47

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ زيادة مضطردة لإنتاج كل من البترول والغاز الطبيعي والمنتوجات المصفاة، مما يدل على المجهود الذي قامت به الجزائر في إنجاز مصانع لتحويل البترول الخام وتكريره، وإذا قمنا بمقارنة إنتاج المحروقات السائلة وإنتاج الغاز الطبيعي نلاحظ أن الجزائر كانت تنتج 22000 مليون طن من البترول ولا تنتج غاز. أما بعد عشرون عاما بعد الاستقلال فكانت تنتج إلى غاية 1984 ما يقرب 44 مليون طن من البترول ومشتقاته وما يعادل 20 مليون طن من الغاز.

وتطلب زيادة إنتاج المحروقات تخصيص استثمارات ضخمة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة بلغت ما يقارب 50 % من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني، مثلما يوضحه الجدول رقم (02).

الجدول (02) نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات (67-77)

الوحدة: مليون دج

حجم الاستثمار	المخطط (67-69)	المخطط (70-73)	المخطط (74-77)
الاستثمار الإجمالي (1)	5164	20100	48700
الاستثمار في القطاع البترولي (2)	2307	9052	23970
% النسبة (2) / (1)	44.67	45	49.21

المصدر: أحمد هني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص**53**.

كل هذه الأمور أدت إلى تعميق السمات الريعية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل المؤشرات الثلاثة المذكورة أعلاه.

2.3. مؤشر قيمة الصادرات النفطية

إن التفاقم في الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري يتجلى من خلال تعاظم الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، فهو كما أسلفنا في هذه الدراسة اقتصاد يعتمد في تطوره على العوائد النفطية، مثلما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (03): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة المئوية
2010	57053	55529	97.33
2011	73489	71427	97.19
2012	71866	69804	97.13
2013	64974	63752	96.71.
2014	62886	60304	95.89
2015	34668	32699	94.32

2016	30026	28221	93.98
2017	34763	32864	94.53
2018	41168	38338	93.12
2019 نوفمبر	32619	30256	92.75

المصدر: وزارة المالية:

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-142/Balance-commerciale.html، تاريخ الإطلاع: 2019/02/21.

يتضح من الجدول أعلاه تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات، إذ يستحوذ هذا القطاع على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـــ 37%، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

3.3. مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة

إن الطابع الريعي الاقتصاد الجزائري يتعمق ويتعزز أكثر فأكثر إذا كانت موارد الدولة تتأتى بكل رئيسي من الإيرادات النفطية؛ فالتغيرات في أسعار النفط تؤثر على حصيلة الجباية ومن ثمة على رصيد الميزانية، كما هو موضح في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية (%)	نسبة الجباية العادية (%)
2010	2905.0	1298.0	4203.0	69.12	30.88
2011	3979.7	1448.9	5428.6	73.01	26.69
2012	4184.3	1908.6	6092.9	68.68	31.32
2013	3678.1	2031.0	5709.1	61.43	35.58

38.17	61.83	5479.8	2091.4	3388.4	**2014**
49.80	50.2	4728.2	2354.7	2373.5	**2015**
57.63	42.37	4204	2422.9	1781.1	**2016**
52.89	47.11	5035.6	2663.1	2372.5	**2017**

Source: **Banque d'Algérie, le rapport** (2010,2017), **https://www.bank-of-algeria.dz/, accédé le :** 21/02/2020.

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة تفوق نسبة مساهمة الجباية العادية، إذ يستحوذ هذا القطاع على أكثر من 60% من نسبة المساهمة الجبائية، وهذا إلى غاية سنة 2014 حيث بدأت هذه النسبة في الانخفاض بعد انهيار أسعرا النفط في 2014 إلا أنه يعود نوع ما إلى الارتفاع فيء سنة 2017 مع التحسن الملحوظ في أسعرا البترول. وهو ما يعني تعزيز الطابع الريعي في الإقتصاد الجزائري المرتبط إرتباط طردي وثيق مع أسعار البترول.

4.3. مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام

الجدول أدناه يوضح لنا أن حصيلة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمعدلات نمو أسعار النفط، وذلك لأن جزء منها يعتمد على الإيرادات النفطية. أما الجزء الآخر فهو متعلق لسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

الجدول رقم (04): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة (%)	34.9	36.1	34.2	29.8	27.0	18.8	17.4	19.1

Source: Banque d'Algérie, le rapport (2010,2017), https://www.bank-of-algeria.dz/, accédé le : 21/02/2020

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن القطاع النفطي يسيطر على القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الأهمية النسبية له ضمن الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام سنة 2010 أقصى نسبة لها وهي 34.9%، وهي نسبة عالية جدا تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج

قطاع المحروقات، ليتواصل التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في حدود 30% خلال الفترة (2010-2013)لكن على إثر انهيار أسعار النفط التي شهدتها سنة 2014 تهاوت النسبة لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 بنسبة 17.4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يقودنا إلى القول إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وما يفسره الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وضعف التنويع الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة.

من التحليل أعلاه، ثمة جوانب سلبية تظهر حين نقارب هذه الأرقام بمعزل عن أي شيء آخر. إذ هي تشير إلى أن الجزائر تبقى دولة ريعية تقليدية تعيش على ريع مواردها الطبيعية فقط، وتبدو غير راغبة أو قادرة على التنويع أو الإصلاح أو الديمقراطية أو التغير نحو الأفضل. وإن كانت هذه الأرقام تدل على شيء فعلى أن الدولة تغرق أكثر فأكثر في الأوتوقراطية مع تزايد اعتماد الدولة على النفط.

4. تداعيات الريع على الجزائر

اقتصاديا:

يغير الريع بشكل جذري طبيعة الدولة ودورها من دولة إنتاجية إلى دولة تحصيلية،[1] وبدلا من أن تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم الرأسمالي، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة، غالبا ما أفضت إلى نشوء اقتصادات مشوهة تقوم على الاستهلاك المسرف، واقتصاد يعتمد إلى حد كبير على أدائه على الإيرادات المالية التي يدرها بيع الموارد الطبيعية في الأسواق، ولعل تراجع أسعار النفط في النصف الثاني في سنة 2014 اعتبر مرآة كاشفة للأزمة التي تعيشها الجزائر، بعد أن اتضحت العلاقة الطردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الريعية في الجزائر من ناحية وتدني مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرة.

بمعنى آخر، لا تكمن المشكلة الاقتصاد الريعي في طبيعة الاقتصاد في حد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه أو عدم إضافة مصادر أو أنشطة اقتصادية أخرى، تتعدد المشاكل الناجمة عن هذه المماسة، ولعل أبرزها ما يعرف بالمرض الهولندي، ما يعني به

الاقتصاديين أي بلد تصدر المورد الطبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية، ما يترتب عليه في نهاية المطاف إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية- خاصة الصناعية والزراعية- على المنافسة، سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة غير التبادلية. وفيما يتعلق بالجزائر ومن خلال الإعتماد على بيانات يتبين أن الاعتماد على القطاع النفطي يعتبر من السمات الرئيسية التي تتميز بها، وذلك من خلال الأهمية النسبية للقطاع الاستخراجية ضمن الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الإنتاجية.

الجدزل رقم (06): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الانتاج المحلي الإجمالي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	29.8	27.0	18.8	17.4	19.1
الزراعة	9.9	10.6	11.6	12.3	12.3
الصناعة	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5

Source : Banque d'Algérie, le rapport (2010,2017), https://www.bank-of-algeria.dz/ , accédé le : 21/02/202

يتبين من الجدول أعلاه أن الاعتماد على القطاع النفطي يعتبر من السمات الرئيسية التي تتميز بها، وذلك من خلال الأهمية النسبية للقطاع النفطي ضمن الناتج المحلي الإجمالي، حيث19% و 29% ، فيما يتعلق بقطاع الزراعة تعتبر مساهمته ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي رغم تطورها خلال الفترة محل الدراسة، حيث لم 12% من الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة للقطاع الصناعي تعتبر مساهمته هو الآخر ضعيفة، إذ لم تتجاوز نسبته 5,6%.

من خلال التحليل أعلاه تتجلى عوارض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، حيث ينمو ويزدهر القطاع النفطي على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة). فعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في

القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية ما تزال تعتمد وبشكل كبير على النفط.

ومن طبيعة الاقتصاديات الريعية أنه يتم تنفيذ برامج التنمية بحسب حضور الولاءات وليس بموجب الاستحقاقات، وعليه تعتمد المشروعات استنادا على المطالبات وليس بناء على الإحصاءات والدراسات الفعلية، وتخضع مناقشات المشروعات على الفئوية والمناطقية والمحسوبية وصلات المتنفذين، وعليه يتحول الوضع من مجرد خلل إداري ناتج عن سو الإدارة ونقص الرقابة إلى نوع من الثقافة التي تحظى بقبول اجتماعي وسياسي متزايد. الأمر الذي يجعل الفساد شأنا عاما لا يزول وينتهي مهما بدت بوادر الإصلاح هنا وهناك، وهذا ما يبدو جليا من ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولة سنويا.

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر طبقا لهذا المؤشر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	الدرجة	الترتيب العالمي	عدد الدول المشمولة
2010	29	105	178
2011	29	112	182
2012	34	105	178
2013	36	94	177
2014	36	100	175
2015	36	88	168
2016	34	108	176
2017	33	112	180
2018	35	100	180
2019	35	106	180

Source : Transparency International, corruption perceprions index **(**2010-2019**)**

http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi, accédé le : 21/02/2020.

وفقا للجدول أعلاه، يمكن الوقوف على عدة نقاط نذكر منها:

- الجزائر تنتمي إلى الفئة الثامنة الملونة بالأحمر والأحمر الداكن والتي تضم الدول التي تسجل درجات تتراوح بين (20-29) و (30-39)، وبالتالي تعتبر من الدول التي تسجل درجات متدنية في مجال الشفافية والحكم الراشد وتعرف انتشارا واسعا للفساد، وفيما يخص مرتبة الجزائر لم تتحسن على مدى الأعوام العشرة الماضية، إذ ظلت تتأرجح بين المرتبة 88 والمرتبة 112.
- خلال الفترة من 2010 وحتى 2019 لم يشهد ترتيب الجزائر تحسنا سوى عامي 2010 و2015، حيث كانت الجزائر تحتل المرتبة 88، وهذه أدنى مرتبة احتلتها الجزائر حتى الآن ومنذ دخولها المؤشر، خاصة بعدما تبين أن ترتيب الجزائر هذا العام (2019) قد تراجع إلى 106 بدلا من 100 عام 2018، وهو ما يضعها في وضع متأخر جدا بالنسبة لدول العالم وحتى داخل إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

سياسيا:

ينعكس دور الدولة الريعية موزعا للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الأفراد، ونظرتهم إلى حقوقهم في المشاركة السياسية، بحيث أصبحوا بشكل عام أقل تشددا في المطالبة بهذه المشاركة. بعبارة أخرى، تؤدي الدولة الريعية إلى تراجع معدلات المشاركة السياسية وتغييب الديموقراطية، حيث يمنح تدفق الريع الخارجي استقلالا ماديا معتبرا ويعقبها من الحاجة إلى اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع، وهذا ما يوضحه مؤشر الديموقراطية في الجزائر.

الجدول رقم (08): تطور مؤشر الديموقراطية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	118	118	117	118	126	128	126	113
قيمة المؤشر	3.83	3.83	3.83	3.95	3.56	3.56	3.50	4.01
العملية الانتخابية والتعددية	3.00	3.00	3.00	3.00	2.58	2.58	2.58	3.08
أداء الحكومة	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.86
المشاركة السياسية	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	5.00
المشاركة الثقافية	5.63	5.63	5.63	6.25	5.00	5.00	5.00	5.00
الحريات المدنية	4.41	4.41	4.41	4.41	**4.12**	**4.12**	3.82	4.12

Source: The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy, a Report (2012-2019**),**
https://rsf.org/en/world-press-freedom-index, accedé le: 21/02/2020**.**

الملاحظ من الجدول أعلاه أن تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الديموقراطية جاء في المراتب الأخيرة خلال الفترة محل الدراسة (تقريبا ضمن (30-50) دولة أخيرة من مجموع 167 دولة)، وبالتالي فالجزائر تندرج ضمن الدولة التسلطية. ورغم التحسن الذي عرفه المؤشر خلال السنوات 2012، 2013، 2014، حيث سجل أدنى الدرجات (3.83)، فإن المؤشر يبقى ضعيفا فهو لم يصل -في أحسن الأحوال-حتى إلى النصف، ويبقى بعيدا عن القيم القريبة من 10 التي تعني ان الدولة تتمتع

بديموقراطية، وحتى مكونات المؤشر تكاد تكون ثابتة ولا يوجد هناك تحسن كبير فيها خلال الفترة (2010-2019).

أما بالنسبة إلى **المضمون الاجتماعي**، فتفضل الدولة الريعية التعامل مع مؤسسات المجتمع الأبوية العمودية التركيب مثل القبلية والطائفية والإثنية تخرجها من حيزها الاجتماعي وتقحمها في الريع عبر زعمائها. أما المؤسسات المجتمع المدني الأفقية التركيب (نقابات عمالية، نقابات مهنية، جمعيات أهلية)، فتبقى موضع شك وتوجس. تداعيات كل ما سبق على منظومة الأخلاق والقيم في المجتمع ما تتمثل في الإذعان والتملق تجاه السلطة، والتنافر مع الآخرين، حيث أن كل ما يحصل عليه أي منهم وهو انتقاص مما يمكن أن يحصل الآخرون والاستهلاك التفاخري.

الخلاصة

من خلال البحث تبين أن:

- نشوء ظاهرة الريع لا يرتبط فقط بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها، وإنما بطبيعة ونوع العلاقة بين المؤسسات السائدة والأفراد.
- الحالة الريعية أصبحت نمطا للحياة في المجتمع الجزائري تلازمت اقتصاد هش مع تسلط الحكومات وانعدام أسس الديموقراطية.
- اتضح من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المكونة الناتج المحلي أنه مع ارتفاع نسبة القطاع النفطي في الناتج تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي، وهذا يمثل أحد اعراض إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي، مما يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية من أجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

نشير في النهاية أن المسألة لا تتعلق بوجود الريع بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه وعدم خلق أشكال أخرى من الاقتصاد أو عدم إضافة مصادر أو أنشطة اقتصادية

أخرى. بمعنى آخر كيفية تحقق الفائض وكيفية إنفاقه بين الاستهلاك والاستثمار تلعب دورا حاسما في الحكم على الريع فيما إذا كان سلبيا أو إيجابيا.

قائمة المصادر والمراجع

1-الرزاز عمر (2013)، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**-الأبعاد الاقتصادية"، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

2-الشيمي ، محمد نبيل (2019)، "**الاقتصاد الريعي**: المفهوم والإشكالية"، https://democraticac.de/?p=25453، تاريخ التصفح: 2019/09/04.

3-طالب حسين (2015) ، "**دولة الريع النفطي وبناء الديموقراطية العراق أنموذجا**"، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، جامعة بغداد العراق.

4-عبد الحسين، عامر جميل ، الطعمة مانع حبش (2016)، "**إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (40)، جامعة الكوفة، العراق.

5-عز العرب، محمد،(2011) "**الدولة الريعية**"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة مصر.

6-لشمري، مايح شبيب (2010)، "**تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (05)، العدد (15)، جامعة الكوفة، العراق.

-7 Nankani, (1979«**Devlopment Problems of Mineral Exporting Countries** », Working Papers N° 354, World Bank, Washington Dc..P 9.